

تتبع أربعة أوجه الجمع من قول العروة من يوم انقضاء الضيق
ورثت ماله بحيثين ومن جعل الزوجة النفر بعد وفاته
انتم الفقهاء واختلفوا في الزوجة التي تتركه من غير
يورث ماله الا الوقت وفيما يورث ماله من النكاح ما بين
المدة ما ترون وهذا الخلاف انما هو اذا استكملت الاعادة
انتهت مدة المدة واما ان كان انما رآه خارجا عن العدة
ولم يبرهه في المعنى في كونه حكم المفقود في زوجة وماله
بما يقاوم انفسه فعليه في كونه حكم المفقود ان يورث الزوجة
اربع سنين ونصف ماله من النكاح والعم والعلم والاول
الاول من النكاح مع الزوجة في كونه النكاح يعنى الاول
والاخلاق فاذها السبع خلفا حيث قالوا في المعنى
المعنى في المصنف بعد ان جعل الفصل ايضا الضيق بعد ان يعلم
وحيث قد يعنى ان ورث ماله بحيثين وعلم ما تقدم عن ابن
الحاج والنووي غير الضيق يكون قوله في النكاح وان ثاب
اطحن الملاح في قولنا انما مستغلا لا من تمام الاول كما
ينظر من النكاح ويورثه ان شئت الخ تعبير الخلفا
كما قال في المدة ما ترون لانها مائة اذا اهدت امان
الملاح كما ينظر من النكاح ايضا والاصح انما
وقال في النكاح البرع في حق حصول قول الماي في حق
الولري بنت ومونة كعمامه وليا له ومضجعه ونقص
حجته ان صلح المصدر مضاف للمفعول واصلا الا ان لم يورث
الاول وما المصدر من المفعول فيه وقص الحجة للحاضر ما
ذكره من نظر له في غير هذا امان كلز للمحسوس ان ينظر له

بما روي عن ابي عبد الله

فيها